

Hanaa Mohammed



بسم الله الرحمن الرحيم

مركز الشبكات وتكنولوجيا المعلومات

قسم التوثيق الإلكتروني



Safaa Mahmoud



جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكرو فيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
على هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغييرات



خطة إستراتيجية لدور الأمن البيئي في تنمية المسؤولية البيئية لدى متخذ القرار (دراسة تطبيقية على الهيئة العامة للاستعلامات)

رسالة مقدمة من الطالب

هشام عبدالخالق أحمد سعد

بكالوريوس العلوم العسكرية – الكلية الحربية – ١٩٨٢

ماجستير العلوم العسكرية – كلية القادة والأركان – ١٩٩٦

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة
في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

صفحة الموافقة علي الرسالة
خطة إستراتيجية لدور الأمن البيئي في تنمية المسؤولية البيئية لدى متخذ القرار

(دراسة تطبيقية على الهيئة العامة للاستعلامات)

رسالة مقدمة من الطالب

هشام عبد الخالق أحمد سعد

بكالوريوس العلوم العسكرية - الكلية الحربية - ١٩٨٢

ماجستير العلوم العسكرية - كلية القادة والأركان - ١٩٩٦

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة:

التوقيع

١ - د.أ/سيد محمود السيد الخولي

أستاذ إدارة الأعمال - كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢ - د.أ/عبد المسيح سمعان عبد المسيح

أستاذ التربية البيئية بقسم العلوم التربوية والإعلام البيئي

كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٣ - د.أ/ريهام رفعت محمد عبد العال

أستاذ التربية البيئية بقسم العلوم التربوية والإعلام البيئي

وكيل كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية لشئون الدراسات العليا

جامعة عين شمس

٤ - د.أ/وجية عبد الستار محمد نافع

أستاذ ورئيس قسم إدارة الأعمال - كلية التجارة

جامعة السادات

خطة إستراتيجية لدور الأمن البيئي في تنمية المسؤولية البيئية لدى متخذ القرار

(دراسة تطبيقية على الهيئة العامة للاستعلامات)

رسالة مقدمة من الطالب

هشام عبد الخالق أحمد سعد

بكالوريوس العلوم العسكرية – الكلية الحربية – ١٩٨٢

ماجستير العلوم العسكرية – كلية القادة والأركان – ١٩٩٦

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

١ – د.أ/سيد محمود السيد الخولي

أستاذ إدارة الأعمال – كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢ – د.أ/عبد المسيح سمعان عبد المسيح

أستاذ التربية البيئية بقسم العلوم التربوية والإعلام البيئي

وكيل كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية لشئون الدراسات العليا

جامعة عين شمس

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / ٢٠٢٢/

موافقة الجامعة / ٢٠٢٢/

موافقة مجلس الكلية / ٢٠٢٢/

٢٠٢٢

شكر وتقدير

أحمد الله حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه على فضل رعايته لي حتى وفقتي سبحانه وتعالى لإنجاز هذا العمل.

و يشرفني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير العميق لأستاذي الفاضل،
المربي القدير

الأستاذ الدكتور / سيد محمود الخولي أستاذ الادارة كلية تجارة - جامعة
عين شمس لما لمسته من حسن التوجيه و النصح والتعاون البناء ،
ويسعدني أن أتقدم بمزيد الشكر إلى

الأستاذ الدكتور / عبد المسيح سمعان عبد المسيح أستاذ التربية البيئية
- عميد معهد الادارة والسكرتارية - كلية رمسيس - وكيل معهد الدراسات
والبحوث البيئية للدراسات العليا- جامعة عين شمس التي لم يبخل بعلمة
ورأية الرشيد وبوقته و جاهدة حتى اكتمل هذا البحث من بدء اختيار
العنوان حتي اكتمال الرسالة، فله مني جزيل شكري وعرفاني بالجميل.

كما يشرفني أن أتقدم بوفير الشكر و العرفان إلى

الأستاذة الدكتورة / ريهام محمد رفعت وكيل معهد الدراسات العليا والبحوث
البيئية - جامعة عين شمس ، كذلك خالص شكري و تقديري إلى
الأستاذ الدكتور/ وجية عبد الستار استاذ ادارة الاعمال كلية تجارة - جامعة
السادات على موافقتهما على تحكيم و مناقشة هذه الدراسة.

المستخلص

هدفت الدراسة إلى وضع خطة استراتيجية مقترحة لدور الامن البيئي للهيئة العامة للاستعلامات، لذا فقد قام الباحث بإعداد قائمة القضايا البيئية المرتبطة بالأمن البيئي التي يجب أن تقدمها الهيئة العامة للاستعلامات كما تم إعداد استمارة تحليل محتوى لشكل ومضمون أبعاد الأمن البيئي وأيضاً تم تصميم استمارة استبيان للوضع الحالي والمستقبلي للهيئة في الفترة من ٢٠١٩-٢٠٢٠، وطبق هذا الاستبيان علي عينة من العاملين والإعلاميين بالهيئة وعددهم (٥٠ فرداً) وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي. وقد توصل الباحث إلى ضعف اهتمام موقع الهيئة العامة للاستعلامات بموضوعات الامن البيئي المقترحة رغم أهميتها وتم عمل خطة استراتيجية مقترحة للهيئة بالموضوعات التي يجب تناولها.

وقد أوصي الباحث بضرورة العمل على زيادة الإهتمام بتغطية وتناول أبعاد الأمن البيئي من خلال زيادة التغطية لما يخص موضوعات الأمن البيئي المختلفة.

المُلخَص

- المقدمة

لم يعد الحديث عن البيئة حديثاً عابراً أو حديثاً عادياً بعيداً عن الاهتمام، ولم يعد كذلك حديث فرد أو مجموعة من الأفراد لكنه أصبح حديث الساعة له أهميته علي مختلف المستويات الرسمية والإعلامية والشعبية، وأصبح يأخذ هذا الحديث مكانه علي جداول أعمال الاجتماعات الرسمية والمنظمات الإقليمية لمناقشته من وجهات نظر قد تختلف وقد نتفق حول عدد من القضايا والمشكلات المتعلقة بهذا الموضوع والحقيقة (خالد بن عبدالعزيز الحرفش، ٢٠١٠).

إن البيئة هي محيط الإنسان وهي التي تزوده بعناصر البقاء والموارد اللازمة لاستمرار الحياة، وتتأثر البيئة بفعل نشاط الإنسان وبالكيفية التي يستغل بها موارد البيئة المتجددة، وغير المتجددة، فكما أن للموارد غير المتجددة نهاية كذلك الموارد المتجددة لها نهاية إذا ما أساء الإنسان استخدامها (شهيرة حسن أحمد وهبي، ٢٠٠٧).

إن الحفاظ علي البيئة وصيانتها وحمايتها من التدهور والتلوث ركيزة أساسية لضمان استمرارية الحياة، وإلحاق الضرر بها يعرض أمن الحياة للخطر وهذا ما جعل مشكلات البيئة التي كانت في السابق تبدو كمشكلات يمكن التعامل معها محلياً، تتحول خصوصاً مع ثبوت الترابط الوثيق بين الحفاظ علي البيئة وتحقيق التنمية المستدامة إلي قضايا هامة وأزمات معقدة نتيجة لتقاطع المصالح وتداعيات ما يحدث في مكان ما علي أرجاء المعمورة، وهكذا طغت قضايا البيئة بأبعادها لتكون من أهم القضايا التي تؤثر وتتحكم في سياسات القوي الدولية سواء من حيث السيطرة علي الموارد أو ضمان محيط سليم للحياة البشرية.

والهيئة العامة للاستعلامات لها دور كبير إبراز وتحقيق الامن البيئي في جميع المجالات وذلك عن طريق التوعية بالامن البيئي من خلال التنسيق بين كافة الوزارات، بما يتفق مع الأهداف القومية، أخذاً في الاعتبار المتغيرات المعاصرة للبيئة المحيطة بها

والمبنية على أسس من المعرفة التقنية، تعكسها الهيئة العامة للاستعلامات ضمن وسائل الإعلام الوطنية للشعب الذي هو مصدر السلطات وفقاً للمادة الرابعة من الدستور المصري لعام ٢٠١٤.

تعتمد الدولة في الحفاظ على الامن البيئي المصري واعدادة عن طريق وضع استراتيجيات وسيناريوهات ، بما يتفق مع الأهداف القومية، أخذاً في الاعتبار المتغيرات المعاصرة للبيئة المحيطة بها والمبنية على أسس من المعرفة التقنية.

النقص والخلل في الامن البيئي في عنصر من العناصر مثل المياه نتيجة للإستنزاف و زيادة الموارد البشرية و إجهاد التربة و نقص إنتاجيتها و نتيجة الأنشطة البشرية و زيادة المخلفات الناتجة عن هذه الأنشطة وتلوث المناخ ، كل ذلك يؤدي إلى خلل في المنظومة الأمنية البيئية و بالتبعية تأثر الأمن البيئي و الذي قد يؤدي إلى هجرة السكان أو إلى حروب بين الدول بل بين أبناء الوطن الواحد بسبب البقاء والحياة، لذلك تم إختيار هذا البحث لدراسة مصطلح الامن البيئي وبيان المسؤولية البيئية العلاقة بين الامن البيئي والمسؤولية البيئية وتنمية الوعي بالمسؤولية البيئية لدي متخذ القرارواثر ذلك علي الدولة في ظل الظروف الحالية.

- مشكلة الدراسة:

تم التعرف علي طبيعة استراتيجية الامن البيئي للعاملين في الهيئة العامة للاستعلامات في الامن البيئي التوعية الاعلامية.

لذلك قام الباحث بدراسة استطلاعية علي وثائق الهيئة العامة للاستعلامات وخطتها

في الفترة من عام ٢٠١٥ الي عام ٢٠٢١ اتضح لة مايلي:-

لا توجد استراتيجية للامن البيئي للهيئة العامة للاستعلامات .

كما كان الأمن البيئي من أكثر القضايا البيئية التي تمثل جزءا من الصراعات على الساحتين المحلية والعالمية علاوة على انها محل اهتمام العديد من الدراسات والبحوث العلمية السابقة مثل الدراسات:التي ركزت على تغير مفهوم الأمن من الأمن التقليدي إلى

الأمن الغير تقليدي أو الأمن الشامل الذي يتضمن الأمن البيئي. كذلك بعض الدراسات العربية مثل دراسة "محمد سالمان ٢٠١٦": "الأمن البيئي وتفسير الصراع الدولي : مدخل تحليلي " والتي تناولت العلاقة بين الأمن البيئي و الصراع الدولي.

- تساؤلات الدراسة :

يسعى البحث الي الاجابة علي الاسئلة التالية:

أ- مامعايير الامن البيئي التي يجب ان تتوفر في الاستراتيجية المقترحة للهيئة العامة للاستعلامات ؟

ب- ما مدي توفر هذه المعايير في الاستراتيجية الحالية للهيئة العامة للاستعلامات ؟

ج- ما الاستراتيجية المقترحة التي تتبني ابعاد الامن البيئي التي تقدم للهيئة العامة للاستعلامات؟

- أهمية الدراسة:

تتبع الأهمية العلمية للبحث تقديم خطة استراتيجية مقترحة للهيئة العامة للاستعلامات تبرز فيها الاهتمام بالتوعية بقضايا الامن البيئي لدي متخذي القرار بالهيئة والمجتمع ككل.

- الهدف من الدراسة:

وضع خطة استراتيجية مقترحة للامن البيئي والتعريف بدور الهيئة العامة للاستعلامات الجديد في تبني استراتيجية اظهر اهمية الامن البيئي لتنمية المسؤولية البيئية لدي متخذ القرار.

- اجراءات الدراسة:

١. وضع معايير الامن البيئي التي يجب ان تتوفر في الاستراتيجية الخاصة بالهيئة العامة للاستعلامات والتأكد من مناسبتها .

٢. اجراء تحليل محتوى ومراجعة لخطط الهيئة العامة للاستعلامات للوقوف علي مدي توافرها .

٣. إجراء تحليل استبيان لنقاط القوة والضعف لموقع الهيئة العامة للاستعلامات

٤. وضع استراتيجية مقترحة تتضمن ابعاد الامن البيئي.

- منهج الدراسة:

يتم استخدام المنهج التالي:

- المنهج الوصفي : من أجل تحديد استراتيجية الهيئة العامة للاستعلامات الجديدة

بدقة، وجمع المعلومات وتحليل أدواتها وتحليل الاستراتيجية الحالية للهيئة.

- مصطلحات الدراسة :

١- الامن البيئي: هو كل ما يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي أو الكوني

كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية (يوسف محمد يوسف ٢٠١٩).

٢- المسؤولية البيئية: هي شعور الإنسان بالتزامه تجاه البيئة بنتائج أعماله البيئية

فيحاسب عليها إن خيراً وإن شراً(شيرين شحاته عبدالفتاح ٢٠٢٠).

- نتائج الدراسة

وقد توصل الباحث إلي ضعف اهتمام موقع الهيئة العامة للاستعلامات بموضوعات

الامن البيئي المقترحة رغم أهميتها وتم عمل خطة مقترحة للهيئة بالموضوعات التي يجب تناولها.

- توصيات الدراسة:

وقد أوصي الباحث بضرورة العمل على زيادة الإهتمام بتغطية وتناول أبعاد الأمن

البيئي من خلال زيادة التغطية لما يخص موضوعات الأمن البيئي المختلفة.

أولاً: قائمة المحتويات

م	المحتويات	رقم الصفحة
١.	الفصل الأول الإطار العام للدراسة	١ - ٩
٢.	أولاً: المقدمة	٣
٣.	ثانياً: المشكلة	٧
٤.	ثالثاً: التساؤلات	٨
٥.	رابعاً: أهمية الدراسة	٨
٦.	خامساً: الهدف من الدراسة	٩
٧.	سادساً: إجراءات الدراسة	٩
٨.	سابعاً: منهج الدراسة	٩
٩.	ثامناً: مصطلحات الدراسة	٩
١٠.	الفصل الثاني الدراسات السابقة	١٠ - ٢٢
١١.	المبحث الأول: دراسات متعلقة بالامن البيئي	١١
١٢.	المبحث الثاني: دراسات متعلقة بالمسؤولية البيئية	١٨
١٣.	الفصل الثالث الإطار النظري للدراسة	٢٣ - ٤٦
١٤.	المبحث الأول: الامن البيئي	٢٤
١٥.	تطور مفهوم الامن	٢٤
١٦.	مفهوم الامن البيئي	٢٥

م	المحتويات	رقم الصفحة
١٧.	نظرية الامن البيئي	٢٦
١٨.	المؤثرات البيئية علي الامن الوطني والامن العالمي	٢٩
١٩.	استراتيجيات تعزيز الأمن البيئي	٢٩
٢٠.	المحور الثاني: المسؤولية البيئية	٣٢
٢١.	المسؤولية البيئية	٣٢
٢٢.	المفاهيم المرتبطة بالمسؤولية البيئية	٣٣
٢٣.	عناصر المسؤولية البيئية	٣٤
٢٤.	أبعاد المسؤولية البيئية	٣٦
٢٥.	المبحث الثالث: اتخاذ القرار	٣٩
٢٦.	مقدمة	٣٩
٢٧.	اتخاذ القرار	٣٩
٢٨.	عملية القرار	٤٠
٢٩.	أهمية اتخاذ القرار	٤٠
٣٠.	خصائص عملية اتخاذ القرار	٤١
٣١.	أنواع القرار	٤٢
٣٢.	خطوات اتخاذ القرار	٤٣
٣٣.	الفصل الرابع الإجراءات المنهجية للدراسة	٤٧ - ٧٢
٣٤.	إجراءات الدراسة وأدواتها	٤٨
٣٥.	أولاً: إعداد قائمة أبعاد ومعايير الأمن البيئية	٤٨
٣٦.	ثانياً: إعداد استمارة تحليل (المحتوي أو المضمون)	٥٠

م	المحتويات	رقم الصفحة
٣٧.	ثالثاً: إعداد استمارة استبيان (SWOT Analysis)	٦٤
٣٨.	رابعاً: التطبيق العملي للدراسة	٦٩
٣٩.	خامساً: أساليب التحليل الإحصائي	٦٩
٤٠.	الفصل الخامس نتائج الدراسة والتوصيات والمقترحات	٧٣ - ١١٠
٤١.	أولاً: نتائج الدراسة	٧٤
٤٢.	المحور الأول: القضايا البيئية التي تم تناولها بموقع الهيئة العامة للاستعلامات	٧٤
٤٣.	المحور الثاني: عرض نتائج الاستبيان (SWOT Analysis)	٧٦
٤٤.	المحور الثالث: مناقشة وتفسير نتائج الدراسة التحليلية للشكل والمضمون لموقع الهيئة العامة للاستعلامات	٨١
٤٥.	ثانياً: التوصيات	١٠٨
٤٦.	ثالثاً: المقترحات	١١٠
٤٧.	الفصل السادس الخطة الاستراتيجية المقترحة	١١١ - ١٥٩
	أولاً :- الرؤية للهيئة العامة للاستعلامات للاستراتيجية المقترحة للامن البيئي .	١١٢
	ثانياً :- الرسالة للهيئة العامة للاستعلامات للاستراتيجية المقترحة للامن البيئي .	١١٥
	ثالثاً - مجالات عمل الهيئة العامة للاستعلامات	١١٨

م	المحتويات	رقم الصفحة
	للاستراتيجية المقترحة للامن البيئي	
	رابعا :- وحدات عمل الهيئة :- (مرفق)	١٢٠
	خامسا :- الاهداف الاستراتيجية المقترحة للامن البيئي للهيئة العامة للاستعلامات	١٢١
	سادسا :- مؤشرات الاداء الرئيسية للخطة الاستراتيجية للهيئة العامة للاستعلامات للامن البيئي	١٢٤
	سابعا :- القيم للخطة الاستراتيجية لدور الامن البيئي للهيئة العامة للاستعلامات لتنمية الامن البيئي لدي متخذ القرار .	١٢٤
٤٨ .	مراجع الدراسة	١٦٠ - ١٧٠
٤٩ .	أولاً: مراجع باللغة العربية	١٦١
٥٠ .	ثانياً: مراجع باللغة الاجنبية	١٦٦
٥١ .	ثالثاً: مواقع انترنت	١٧٠
٥٢ .	ملاحق الدراسة	١٧١ - ٢٠٤
٥٣ .	الملحق الأول: قائمة الامن البيئي	١٧٢
٥٤ .	الملحق الثاني: استبيان تحليل الوضع الحالي والمستقبلي (SWOT Analysis)	١٧٥
٥٥ .	الملحق الثالث: الهيكل الحالي للهيئة العامة للاستعلامات	١٩٠